

## إشارة السبق إلى معرفة الحق

[ 14 ] دون النظائر وأهل التفاصيل. وذلك مما (1) لا يتم ثبوت كل واحد من هذه الأركان إلا بثبوته وما زاد على ذلك مما يتنوع من المباحث العقلية، ويتفرع من الدقائق الكلامية لا يلزم أصحاب علم الجملة، ولا هو من تكليفهم، بل هو من تكاليف النظائر المفصلين ولوازمهم، وربما أن فيه ما ليس بلازم لهم، بل هو مما قد تلزموا به، إما ديانة وتحقيقاً، وإما فضيلة وتدقيقاً. ولما كانت جملة هذا التكليف التي لا بد منها ولا غنى عنها، يقل (2) رسمها، لسهولة تفصيلها وتفصيلها التي تكلفها النظائر يكثر رقمها، ويطول شرحها لصعوبتها، كانت الإشارة إلى ذلك، بحيث لا تفريط في إيراد ما يفيد علمه، ويعود نفعه وفهمه، ولا إفراط فيما يتسع نظمه، ويكشف حجمه أجود ما عول عليه المستفيد، وأجرى (3) ما نحاه واستزاد به المستزيد، فخير الأمور أوسطها، وهو ما سلكته في هذه الإشارة. أما الكلام في ركن التوحيد فهو في إثبات صانع العالم سبحانه، وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً، وذلك يترتب على حدوث العالم. وبرهانه: لو كان قديماً لوجب وجوده فيما لم يزل، وذلك يحيد صحة (4) تنقل جواهره الآن، وهو محال، ولو لم يكن محدثاً لم تكن أجسامه مختصة بالحوادث التي

\_\_\_\_\_ 1 - في " أ " : وذلك ما . 2 - في " أ " : " بعد

" بدل " يقل " . 3 - في " ج " : أجدى . 4 - في " أ " : وذلك يحيل صحة .

\_\_\_\_\_